تحديات الأمن المغاربي في ظل المخاطر الجديدة في منطقة الساحل والصحراء

جميلة علاق*

الملخص

يلاحظ المتتبع للشأن الأمني العالمي أن منطقة الساحل أضحت تعبيرا عن هلال أزمات ، حيث تتشعب خارطة التهديدات التي حولت المنطقة إلى بؤرة انكفاء استراتيجي للشبكات الإرهابية متعددة الجنسيات ، وعصابات الجريمة المنظمة ، التي باتت تتداول خطابات الخطر والفزاعة ، مستثمرة في مناخ الفساد السياسي والعجز البنيوي والمؤسساتي للدولة الساحلية ، وبات ينظر لهذه التحديات المتدفقة من الفناء الخلفي كتهديد للأمن الإقليمي المغاربي ، الذي أثبت عمقه الاستراتيجي أنه لا أمن مغاربي دون أمن ساحلي والعكس كذلك ، كما أن الجزائر كانت وستبقى حجر الارتكاز الأساسي في صناعة الاستقرار في العمق الإفريقي الذي يمثله ساحل الأزمات ، وتظل معضلة الأمن المغاربي تطبعها مواسم سياسية باردة وأخرى دافئة بتعاون أمني تفرضه ضرورات الجوار الإقليمي .

الكلمات المفاتيح: الجوار السيء ، الأمن المغاربي ، سياسة المحاور ، نقطة الارتكاز ، الساحل.

Résumé

Comme peut le constater tout observateur du cas africain, la région du sahel est devenue une zone de crises, ce qui a transformé la région en un point de base arrière stratégique pour les réseaux terroristes multinationaux et les groupes de crimes organisés qui prônent des discours du danger, à l'ombre des multiples instabilités politique et économique permanentes. Les défis provenant des lignes arrières sont considérés comme une menace de la sécurité territoriale du Maghreb, et leur profondeur stratégique approuve qu'il ne puisse y avoir de sécurité dans le Maghreb sans la sécurité du Sahel et vis versa. L'Algérie restera le pilier d'appui dans le processus de consolidation de la stabilité à l'intérieur de l'Afrique représenté par le Sahel des crises. Nous pouvons ajouter à cela que la sécurité au Maghreb est traversée par des courants politiques chauds et d'autres froids de coopération sécuritaire.

Mots clés : mauvais voisinage, la sécurité Maghrébin, la politique des axes, pilier d'appui, Sahel.

Summary

As it can be seen clearly to the African observer that the Sahel region has become a zone of crises, where the threat map ramifies, This region has been transferred consequently then to a central and strategic point of multinational network of terrorists and organized crime groups which surmount the patriotism and its warning speeches, in the shade of permanent political and economic instabilities. The observer, also, starts focusing to the challenges that resulted from threatening the security in the Maghreb area, where it becomes obvious that the security in the Maghreb and the security in the Sahel complete and need each other proportionally. That Algeria remains the main pillar that support creating stability in the continental level, although the Maghrebian security problems fluctuate within cold political seasons and others warm under co-operation obliged by the fact of vicinity.

Keywords: bad neighboring, Maghrebian security, policy of axes, the main pillar, Sahel.

* أستاذة محاضرة ب، كلية العلوم السياسية، جامعة قسنطينة 3

مقدمة

في سياق جيوسياسي عالمي ملتهب فرضته مقاربة مكافحة الإرهاب وملاحقة فلول التنظيمات المتطرفة كونيا ، تحولت إفريقيا إلى مسرح للتنافس الدولي ، حيث أن العالم انتظر الكثير ، حتى تحول الساحل إلى بؤرة متفجرة على كل الأصعدة الأمنية والمجتمعية للاهتمام بالمنطقة وتدشين حملة التحرك نحوها ، تحت طائل فرضية أن الصراعات في المناطق المحتضرة يمكن أن تسبب دمارا عالميا.

و ينظر بعض المحللين للساحل كضحية لصراعات مغاربية/مغاربية ومغاربية/إفريقية ، انعكست سلبا على التخطيط الاستراتيجي للمقاربات الأمنية الإقليمية والدولية ، وبحكم الارتباط الجيوستراتيجي بين الرواقين المغاربي والساحلي فقد بات الأخير من أهم مسببات عدم الاستقرار في المنطقة ، ففي الوقت الذي تسعى فيه الجزائر تحقيق حلم الزعامة التقليدي ، يتجه المغرب بحكم الثقل السياسي والاقتصادي الذي يحوز عليه ، والتحالفات التي تربطه بالقوى الغربية إلى مزاحمة الجزائر في ذات الفضاء ، في ظل استدامة حالة الهشاشة التي تعيشها موريتانيا ، ليبيا بعد سقوط حكم القذافي ومثيلاتهما من دول الساحل .

وهو ما يدفعنا لطرح الإشكالية التالية: **كيف انعكست التداعيات الإقليمية لمفهوم الأزمة الأمنية المعقدة في الساحل على رؤية الجزائر وجيرانها المغاربيين لمفهوم الأمن القومي والإقليمي ؟**

يهدف موضوع دراستنا إلى السعي لفهم واستيعاب أثر المخاطر الأمنية الجديدة المتدفقة من الفناء الخلفي لمنطقة الساحل والصحراء على أمن الأروقة القريبة ، تحديدا المغاربية منها ، واختبار مدى إمكانية أن تؤدي إلى التوحيد ، أم تزيد الهوة شرخا واتساعا أكثر مما هي عليه.

ولما كانت الفرضية تتضمن علاقة بين متغيرين ، كل متغير يحمل مؤشرات قابلة للتقصي والبحث ، سنحاول من خلال طرحنا الآتي صياغة الفرضية العامة التالية لتكون محكا للبحث ومنطلقا له:

كلما تعمقت الهوة المغاربية (تحديدا بين الفاعلين: الجزائر والمغرب)، كلما انعكس ذلك على هشاشة الأمن الإقليمي، وتدخل الأطراف الخارجية لتسجيل نقاط جيوسياسية على حسابها.

من خلال محاولة اختبار حيثيات العلاقات والروابط بين المتغيرات التالية:

- تنافسية الأروقة الإفريقية ، ساحلية كانت أم مغاربية ، حيث الأمن القومي للدول المعنية هو أول المتأثرين ، بما يلقي بتبعاته الخطيرة على منظومة الأمن الإقليمي الهشة والمأزومة أصلا.
- تعقيد أجندة الصراع وتشابك تفاعلاته.
- الارتباط بمسارات ثنائية متنافرة ومتنافسة ، أحيانا تجود بها فرنسا وأخرى الو م أ، إذ كلما زاد الالتحام خارجيا ، تعمقت الهوة محليا.

في محاولة للإجابة عن الإشكالية المطروحة ، يعكس البناء المنهجي والموضوعي للدراسة مجموعة من المرتكزات تعكس تمفصل الموضوع ، نحاول الوقوف عليها فيما يلي:

أولا: الطبيعة الجيوسياسية للفضاءين الساحلي والمغاربي

إن البعد المكاني في المحدد الجيوسياسية يدفع باتجاه رسم وتحديد نمط العلاقات الدولية ، ويؤثر على أشكال التفاعل الدولي لتأخذ أبعادا تعاونية أو صراعية أو مزيجا بين هذه الأبعاد[1] ، أما ما تعلق بالفضاء الساحلي الصحراوي ، لا يمكن فهمه وإدراك الإشكاليات الأمنية والاستراتيجية المرتبطة به دون الوقوف على طبيعة الصحراء واستحضار خصائصها الجغرافية.

يشكل الساحل الإفريقي المنطقة الفاصلة بين شمال إفريقيا وإفريقيا ما وراء الصحراء كامتداد إقليمي بين البحر الأحمر شرقا إلى المحيط الأطلسي غربا ، شاملا دول : السودان ، النيجر ، تشاد ، مالي ، موريتانيا ، السنغال ، وكثيرا ما يتم لحسابات جيواقتصادية توسيعها لتشمل بوركينافاسو ، نيجيريا وجزر الرأس الأخضر والصحراء الجزائرية[2] ، إذ هي المعبر بين إفريقيا الشمالية "البيضاء" وإفريقيا جنوب الصحراء "السوداء" ، وكلاهما فضاء جيوسياسية محدد بذاته ومتميز بخصائصه ، لا يمكن فهمه وإدراك الإشكاليات الأمنية والاستراتيجية المرتبطة به ، دون الوقوف على طبيعة الصحراء فيما يلي :

1/ هي إقليم يستلهم وظيفته الجيوبوليتيكية من أهمية آفاقه الرحبة الشاسعة وضعف كثافته السكانية كما تستنبط خصائصه الجغرافية من شح الموارد المائية وجفاف المحيط[3]

2/ هشاشة وميوعة الحدود، حيث اتساع الرقعة الجغرافية مقابل ضعف الكثافة السكانية التي لا تتجاوز شخصا أو اثنين في الكلم المربع الواحد، إذ نجد التمركز السكاني جنوب إقليم الساحل، في حين تمثل الصحراء الكبرى معظم موريتانيا، مالي، النيجر وتشاد[4]، والإنسان تاريخيا في تنقلاته يبحث عن الاستقرار في المناطق التي تتوفر على مزايا تفضيلية لا يمكن أن يمنحها في المقدمة سوى المورد المائي.

3/ إذا كان من خصائص الصحراء الجغرافية أنها إقليم مفرغ، جاف وموحش، إلا أنها من منظور جيوسياسي باتت تقدم بدائل أفضل:

- تحوز على جيوب مائية وهبت غطاء نباتيا غير معهود في الصحاري هو الواحات.
- هي شريان الحياة للقوافل والحركية التجارية تقليديا في المنطقة، وبمنظور الفجوات التكنولوجية المعاصرة لم تعد الصحراء منطقة خالية ومعزولة، أمام ذوبان الحدود وتقليص المسافات مع تطور وسائل الاتصال والمواصلات.
- لم تعد الصحراء مرادفا للمنطقة القاحلة مع الاكتشافات المهولة التي جاد بها باطن الأرض، وباتت منطقة الساحل والصحراء غنية بالموارد الطاقوية من البترول إلى الغاز واليورانيوم، وبالتالي مسرحا جديدا للتنافس الاستراتيجي متعدد الأطراف[5].

بحكم كون الساحل أهم المناطق المفتوحة شساعة عالميا ، بامتداد يفوق تسعة ملايين كلم2 ، وهو تموقع محوري في العمق الإفريقي ، محققة الرابط بين عدة عوالم منها المغرب العربي وإفريقيا ما وراء الصحراء ، وإلى ماض غير بعيد لم تكن تستأثر بأي اهتمام دولي أو إقليمي واسع ، باستثناء تدخل المنظمات الدولية للإغاثة في حالات المجاعة الكبرى ، فهي تعتبر تقليديا منطقة عبور ومسالك تجارية آمنة بين الشمال والجنوب ، إلى تفجر النزاع والصراعات ، من صراع سياسي إلى أزمات انقسام داخلي ، نحو حروب أهلية فتحت الباب على التنافس الدولي في المنطقة بين الفواعل الإقليمية من الخط الأول : الجزائر ، ليبيا والمغرب ، ثم الثاني مع تدخل نيجيريا والسنغال ، حيث طفت لغة المصالح على متطلبات الأمن الساحلي ذو الامتداد الإفريقي بين الو م أ ، فرنسا والقوى الناشئة في آسيا وأمريكا .

فالقيمة الاستراتيجية الدولية للمنطقة تغيرت بشكل جذري مع بداية الألفية الثالثة في محركاتها آلياتها وتداعياتها على ترتيبات وتوازنات الأمن في المنطقة إقليميا وعالميا، حيث تشير المعطيات الجيوسياسية إلى أن المنطقة بحكم ما تتمتع به من خصوصية تحولت إلى فضاء انكفاء استراتيجي ومنطقة العبور المثالية لمختلف أشكال التجارة المحظورة بالنظر لصعوبة الرقابة عليها والتحكم فيها.

في حين تعد منطقة المغرب العربي إقليما جيوسياسيا بهوية تاريخية تكرست عبر قرون طويلة ، من المحيط الأطلسي غربا إلى مصر والسودان شرقا ، ومن البحر المتوسط شمالا حتى الساحل وغرب إفريقيا جنوبا ، نقطة التقاء مهمة في الاتصالات والتفاعلات الاستراتيجية الدولية ، وبات معلوم أن بناء اتحادها ضرورة حتمية في ظل تطلع شعوبها للارتقاء في مستوى العلاقات إلى درجة من التنسيق والاندماج ، تعزيز البناء الاقتصادي والتوحيد السياسي ، غير أن مجموعة من العوائق تحول دون أن تكون الأوضاع في المغرب العربي على النحو الذي تمليه حقائق التاريخ والجغرافيا ، ومعطيات الاقتصاد ، السياسة والاجتماع في ظل التحديات والتحولات الإقليمية الراهنة ، خاصة تلك الزاحفة من الرواق الجنوبي (منطقة الساحل وغرب إفريقيا) .

وتشير بعض المصادر إلى أن التاريخ الحضاري للمغرب الكبير بدأ مع المرحلة الفينيقية حوالي القرن العاشر قبل الميلاد، حيث دخلوا شمال إفريقيا وأسسوا المدن التجارية الكبرى (قرطاجة، اللوكوس أو العرائش حاليا في المغرب) ليتوج الفتح الإسلامي الذي قاده عقبة بن نافع مسيرة الاندماج بين العنصرين الأمازيغي والعربي[6]

ثانيا: المستقبل الجيوسياسي للأمن المغاربي

لقد درجت الكيانات الجيوسياسية على تعريف حدودها وفقا لمدركاتها وممارساتها الأمنية، من خلال إرادة إقامة دائرة من الجيران-الأصدقاء تسعى لأن يكونوا ودودين غير مثيرين للمتاعب، بما ينسجم مع ما أفرزته نهاية الحرب الباردة من انتهاء الربط بين التهديدات وأقاليم معينة[7]، حيث التعرف على خصوصيات الأمن الإقليمي لا تنفصل عن الوقوف على مفهوم الإقليم في العلاقات الدولية، الذي لا يكاد يخرج عن ثلاثة عناصر أساسية:

- التقارب الجغرافي بين الوحدات المكونة للنظام.
- وجود عناصر التماسك من ثقافية واجتماعية، إلى اقتصادية وسياسية بين الدول المعنية.
- يتكون عادة من وحدتين أو أكثر.

إذا كان المغرب العربي جزءا لا يتجزأ من إفريقيا بحكم الجغرافيا ، فإن الوضع مختلف تماما سياسيا واقتصاديا ، فهو منسلخ عن جسده الجغرافي لأن وجهته شمالية أوربية تحديدا ، ويبدو انتظام التفاعلات بين الوحدات المعنية (المغاربية) شبه معدومة لا تعبر عن مستوى من الحدة والتكرار بما يؤثر على النظام ككل ، عكس ما تشهده النظم الإقليمية لشرق آسيا وحتى الخليج العربي ، إذ يبدو جليا أن نداء البحر كان أقوى من نداء الصحراء ، نظرا لقوة الجاذبية الأوربية ، لكن المنطقة تعرف نوعا من الاهتمام المتجدد بإفريقيا مرده تنامي الإرهاب في الساحل والهجرة السرية الإفريقية[8].

وعلى الرغم من أن المنطقة المغاربية ظلت هامشية من وجهة أمريكية ، مقارنة بمنطقة الشرق الأوسط التي ظلت محور الاهتمام الاستراتيجي ، غير أن الأولى تستعيد أولويتها في الأجندة الأمريكية ، أمنيا من خلال إمكانية تسجيل تفوق في الحرب العالمية على الإرهاب ، مغاربيا ، متوسطيا وحتى في الساحل والصحراء ، علاوة على منح الطاقة ، فرص الاستثمار والتبادل الحر ، ومضاعفات ملف الصحراء الغربية والعلاقات الجزائرية المغربية المثيرة للحساسية[9].

ويختلف وزن وحجم أطراف الدائرة المغاربية كل على حدي ، ويجد ذلك الاختلاف ضالته في متطلبات الأمن والحسابات التي يقدمها أي منها في قراءة التهديدات الصلبة واللينة التي باتت تنتجها البيئة الساحلية ، فمتطلبات وضرورات الأمن الجزائري تختلف عن نظيراتها في موريتانيا أو ليبيا أو المغرب وبذلك أصبح الرسو السياسي المغاربي في الساحل الإفريقي محل خلافات ليس فقط بينية ، بل إفريقية كذلك وأصبح الساحل بين مطرقة التنافس المغاربي وسندان صراع النفوذ الأجنبي.

و قد حاول باري بوزان (Barry Buzun)و زملاؤه في مدرسة كوبنهاغن توصيف **"مركب الأمن الإقليمي"** (Regional security complexe) بأنه "مجموع الوحدات التي تكون بينها العمليات الكبرى للأمننة أو اللاأمننة ، أو كلاهما جد مترابطة ، بحيث أن مشكلات الأمن لا يمكن أن تكون محللة بشكل معقول ، بعيدة الواحدة عن الأخرى"[10] ، حيث تتحول عملية بناء الأمن إلى الأكثر صعوبة ، خاصة في المناطق التي تعاني من فوضى وانهيار قاس للأمن والاستقرار كما هو حال منطقة الساحل والصحراء الإفريقية ، مع طبيعة معضلاتها الأمنية العابرة للحدود .

و تتدخل عدة عوامل للتأثير في ديناميكيات التفاعل في مركبات الأمن الإقليمية ، من مستوى العلاقات والتلاحم التاريخي ، إلى التقارب الجغرافي ومبدأ التخومية ، فالاعتماد المتبادل الأمني ، وهي كلها متغيرات لها بالغ الأثر في إنتاج التفاعلات الأمنية الإقليمية ، في شكليها السلبي والإيجابي ، على افتراض أنه لا يمكن إطلاق مركب الأمن الإقليمي على أي تجمع من الدول ما لم تكن بينها علاقات أمنية مكثفة تستجيب بشكل متكرر للمنبهات الأمنية المرسلة منها وإليها[11] ، وهو ما عجزت الدول المغاربية أن تبنيه لنفسها في ظل تغير مضمون الأمن ، إذ هو مفهوم ديناميكي وليس حقيقة ثابتة ، تحققه الدولة مرة دون رجعة ، إنه مسار متغير وحركي ، فالدولة قد تكون آمنة في مرحلة ما ، لتتحول إلى غير آمنة في مراحل أخرى تبعا لتغير ظروف الزمان والمكان ، وفقا لاعتبارات داخلية وخارجية .

1/ التحرك الجزائري بين فخ النرجسية السياسية وثقل مخاطر الفناء الخلفي

في الوقت الذي تنبئ فيه الأزمة المالية بكابوس أمني وإنساني مطبق ، تتطلع دول الجوار التي ينتابها القلق إلى الجزائر لإدارة الصراع ، التي ترغب باستمرار نواح كثيرة أن يعترف بها كدولة إقليمية قائدة ومحورية ، مقابل القلق الذي يساورها (دوائر صناعة القرار في الجزائر) من الانزلاق إلى المستنقع الصحراوي ، حيث بدت مترددة في الحفاظ على الاستقرار في فنائها الخلفي ، وهو مقصد يتحقق بتبلور عقيدة أمنية واضحة متبوعة بقرارات وإجراءات تتكئ عليها الدبلوماسية الجزائرية ، تكون منطلقا لتفسير السلوك الخارجي.

أ/ متطلبات العقيدة الأمنية الجزائرية

نشير بداية إلى أن عقيدة الأمن القومي لأي بلد كان تختصر مجموع الآراء ، الاعتقادات والمبادئ التي تشكل نظاما فكريا قادرا على تقديم قراءة جيدة للتهديدات والمخاطر التي تواجهها[12] ، إذ تمكنها من تفسير الأحداث ، التفاعل معها وامتلاك أدوات الرد الناجع والسريع ، بما يمكن الفاعلين الأمنيين من تحقيق أهداف المجال الأمني للدولة على كافة الميادين والمستويات.

والجزائر امتلكت هذه العقيدة منذ السنوات الأولى للاستقلال كما ساهم في بلورتها عوامل كل من التاريخ، الجغرافيا والايدولوجيا التي أصبحت مع مرور الوقت المرتكزات المفتاحية لتلك العقيدة.

يشير **العامل التاريخي** إلى أثر ثورة التحرير الوطني التي رسمت أولى معالم الدبلوماسية الجزائرية وأصابت المشروع الحضاري الأوربي في مقتل، وأثبتت أن رسالة التمدين ليست سوى شعارا مزيفا يستهدف طمس الثقافة والهوية الوطنية وباتت جزائر ما بعد الاستقلال ترى نفسها قائدا لحركات التحرر الإفريقية والعالم ثالثية، ومع أن الشرعية الثورية مثلت أهم روافد العقيدة الأمنية الجزائرية، حيث رفعت تحديات عملية البناء الوطني، فهي باتت تستثمر خارجا في رسم التزاماتها داخليا وخارجيا.

لكن مع تآكل هذه الشرعية التاريخية في زخم التحولات التي عرفتها الجزائر في ظل تنامي ظاهرة العولمة إلا أن تأثير الهاجس التاريخي ظل حاضرا ويطبع السلوكية الأمنية لصناع القرار في الجزائر، ما تعلق بالقضايا المفصلية من قبل التطبيع مع إسرائيل أو التعاطي مع نظم الحكم العنصرية.

أما موجة الربيع العربي التي اجتاحت المنطقة، فكانت من بين من مست جيران الجزائر الشرقيين (تونس وليبيا) لم تحجم بدورها عن إعلان موقفها في ترك الشعوب تصنع تاريخها، مقابل احترام سيادات الدول والامتناع عن دعم المعارضة أو الحكومات[13]، وهو موقف اتهمت من خلاله أطراف قصور السياسة الخارجية عن التحلي بنزعة استباقية، كما فعلت دول كثيرة، لكن ما انفكت تدعم الجزائر سياسة اللاموقف نأيا بنفسها عن السقوط في مستنقعات هي في غنى عنها نتيجة لما خبرته فيما مضى.

أما **المحدد الجغرافي** فيرصد موقع الجزائر الجيوسياسي في نقطة تقاطع استراتيجية بين كيانين ضخمين الأول شمالي يمثله الاتحاد الأوربي، بينما الثاني هو العمق الإفريقي، وقد جعل هذا الموقع من الجزائر[14]:

- عاشر أكبر دولة عالميا مساحة، الأولى إفريقيا ومغاربيا.
- الدولة المغاربية الوحيدة التي تجمع حدودها كل جيرانها، 40% من مساحة المغرب العربي و47% من ناتج دخله الخام.
- تحتل المركز الخامس عالميا في احتياطات الغاز والرابعة عشر للبترول، المرتبة اثني عشر من حيث الإنتاج والتاسعة على مستوى الصادرات، هي ثالث مصدر للغاز وثاني ممول بنفس المادة.

لا شك تبعث الأرقام برسالة قوية من أن الجزائر مؤهلة لتكون فاعلا في العلاقات الدولية وليست مفعولا فيه وهي الطامحة لنفوذ إقليمي ، إذ تبدو في أمس الحاجة لتوظيف "مقاربة الدور" ، التي تعكس قدرة صناع السياسة الخارجية على إدراك مواقع بلدانهم في النظام الدولي والسعي لتحديد القرارات ، ومختلف الالتزامات الدولية والإقليمية ، من خلال رؤية سياسية واضحة لمصالح الدولة وأهدافها الوطنية ، ويتشكل الدور من مجموعة عوامل تتمثل في هوية المجتمعات وقيمها ، الخصوصية القومية والتاريخ والمعتقدات ، علاوة على المقدرات الاقتصادية والعسكرية[15]، وقد جعلت القدرات الطاقوية والجيوسياسية من الجزائر دولة محورية للأمن في المنطقة في نظر الفاعلين الدوليين ، حيث يتقاسم الأدوار هناك عدة عوالم من أوربا ، إلى إفريقيا والمنطقة العربية ، ما جعل الأمن الجزائري منكشفا على عدة جبهات : من جو المزاحمة والإرباك مغاربيا نحو الساحل المضطرب الذي بات ممرا لكل المخاطر ، ثم هواجس الأمن الإفريقي مع التوظيف السياسي للأزمة وتسويقها نحو فواعل إقليمية من قبيل الإيكواس بإيعاز من أطراف خارجية ممثلة في فرنسا أمريكا وانتهاء بالقوى الناشئة المتطايرة هنا وهناك .

و مع أن التزامات متطلبات الأمن القومي الجزائري ارتبطت في المقام الأول بدعم حركات التحرر والقضايا العادلة ، إلا أن التحولات التي أعقبت نهاية الحرب الباردة وعلى رأسها الانكشافات الأمنية ، اتجهت هذه العقيدة للارتكاز على عناصر جديدة ، أهمها قضايا محاربة الإرهاب ، تجارة المخدرات وأمن الدولة ، أي الانتقال من البعد الخارجي كمحدد لهذه العقيدة إلى البعد الداخلي الذي أثر بشكل واضح في صياغتها[16]، رغم أنها لم تتخلى عن استثمارها في الأمن الإقليمي ، فأصبح لها وجودها في مختلف هيكليات التعاون الأمني الإفريقي .

وأخيرا ظل **البعد الإيديولوجي** بثقله أحد أهم مرتكزات العقيدة الأمنية الجزائرية، إذ مثلت الإيديولوجية الاشتراكية لأكثر من ثلاثة عقود مصدر إلهام لصناع القرار، فبحكم مناهضتها للاستغلال والإمبريالية عرضت نفسها كقائد

للعالم الثالث[17]، ورفعها شعارات العدالة الاجتماعية، باتت وعاء للتدبير الجزائري للعلاقات الدولية، وتشكيل وعي النخب الحاكمة بالقضايا العادلة والنضال المشروع للشعوب من أجل الاستقلال والتحرر من دعم القضية الفلسطينية إلى الالتحام بالمسائل الإفريقية كدائرة انتماء وتحرك جيوسياسي.

هذا وكان للثقل التاريخي ، السياسي ، الاقتصادي ، الجغرافي والسكاني أثره في صياغة التصور الأمني الجزائري وفق ما عبر عنه بالتوازن الطبيعي في المغرب العربي[18]، حيث ظلت الجزائر على عكس جاراتها ملتزمة بخياراتها الدستورية والمؤسساتية التي يعكسها الخطاب الرسمي والتوجهات الاستقلالية للبلاد ، وهو ما يختصر مجموعة من الثوابت التي تتراوح بين عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وضبط إيقاع التحرك الدبلوماسي ضمن الجماعة العربية أو الإفريقية، مع الأخذ بعين الاعتبار سياسة حسن الجوار كمورد مهم لفهم التفاعلات الخارجية الجزائرية .

ومع أن العارفين بالشأن الجزائري يتهمون هذه العقيدة الأمنية بالقصور والوقوع في فخ الإيديولوجية والسير بثوابت تآكلت وتجاوزها الزمن في عصر التحولات الهيكلية والبنيوية الجذرية ، إلا أن الدوائر المهتمة في الجزائر اعتبرتها استخلاصا للدروس من الاحتقان الداخلي الدموي الذي خبرته لعقود ، حيث أدت عزلة وترهل نظام الحكم إلى شرخ عميق بين النخب الحاكمة وعموم الجماهير متبوعا بأزمة اقتصادية ومجتمعية ، أدركت معها الجزائر أن التدخل الأجنبي سيكون وبالا على المجتمعات لا خادما لها ، من قبيل الدور القذر الذي لعبته فرنسا في الأزمة الجزائرية ودور بعض دول الجوار سواء المغرب أو ليبيا في ظل سواد مناخ المزاحمة الاستراتيجية على الاستئثار بالزعامة الإقليمية ، وتفاعلات القضية الصحراوية التي لا زالت الجزائر تديرها بمنطق دفاعي وليس هجومي ، حيث تنصب عقيدة الأمن القومي عند مبدأ عدم القبول بأي تغيير إقليمي في منطقة أمنها دون الاتفاق معها .

وقد كان لانهيار الاتحاد السوفييتي واضمحلال إيديولوجيته أثره البالغ على توجهات أولويات الأمن الجزائري، التي اتجهت محليا على ضوء إدارة الصراع والاحتقان السياسي والمجتمعي الداخلي اختزلت تجربة مريرة ضد التطرف، العنف والإرهاب، إذ لطالما دعت إلى ضرورة وضع أسلوب عمل دولي من شأنه حماية البشرية من خطر لا يعترف بأية حدود سياسية، كما لا يحترم أي قيم دينية أو ثقافية[19].

وإن كنا لسنا بصدد تقييم آداء النظام إلا أن الجزائر خرجت بخلاصة دروس جعلتها شريكا دوليا واعدا في مكافحة الإرهاب والعنف إقليميا ودوليا وفي التعاطي مع التهديدات القادمة من الساحل، لا زالت متمسكة بخيار الحل السلمي وفق مقاربة تعاونية إقليمية لا التدخل العسكري الذي إن لم تعتبره الجزائر الخيار الأمثل فهي لا ترفضه مطلقا.

نصل مما سبق إلى أن منطلقات العقيدة الأمنية الجزائرية تأثرت بعوامل ومحددات تختصر التجربة المجتمعية منذ الاستقلال حتى الوقت الراهن، حيث أدرك أخيرا مهندسوا هذه العقيدة أن المخاطر اللينة باتت التهديد الجسيم في زمن عولمة المخاطر، مما يلح على تطوير مقاربة ناجعة لإدارتها وتفادي مفرزاتها خاصة مع انكشاف الأمن الجزائري على عدة جبهات: مغاربية، متوسطية ثم ساحلية إفريقية.

ب/ الجزائر والساحل: عندما تتحول المنطقة إلى ممر لكل المخاطر

رغم أن الدستور الجزائري هو من أكثر الدساتير إفريقية، إذ يؤكد على اعتزاز الأمة الجزائرية بالانتماء الإفريقي إلا أن هذا الإقرار لم يشفع لهامشية الدائرية الإفريقية مقارنة بالدائرتين العربية والمتوسطية، أم أن الجزائر انتظرت تفجر الساحل على كافة المستويات لتستفيق من غيبوبتها الهوياتية لتوجه أنظارها نحو المنطقة.

بحكم موقعها الجغرافي في قلب منطقة جيوسياسية مغاربية قريبة من أوربا، يفصلها عنها المتوسط، وفي الجنوب تشكل الصحراء عمقها الإفريقي وتضعها في اتصال مباشر مع إفريقيا السوداء، اضطرت الجزائر إلى النظر للساحل باعتباره ممرا لكل المخاطر، ويجمع التصور الاستراتيجي الجزائري إزاء الساحل المؤشرات التالية:

– تزعم خطاب "الساحل للساحليين"[20]، الذي إن وجد الصدى المطلوب لدى الجيران، لكن تنقصه الفعالية المطلوبة نتيجة ضعف دول الساحل واستثمار الأطراف الخارجية في تنافسية المحاور بالمنطقة مغاربيا-ساحليا وساحليا-مغاربيا.

– لطالما كان الساحل الشغل الشاغل للحكومات الجزائرية لأسباب متعددة، ويكفي القلق من تطور مسألة

الطوارق، تفجر الإرهاب والجريمة المنظمة وجحافل الهجرة الإفريقية غير الشرعية.

فالدبلوماسية الجزائرية تتحرك في فضائها الجيوسياسي الإفريقي مدركة أنها تعيش في ساحل من الأزمات الممتدة على حدود تتجاوز 6343 كلم، تختصر معضلات هشاشة الأجهزة السياسية والمؤسساتية، ضعف الهوية وتنامي الصراعات الاثنية، ثم تفكك البنى الاقتصادية والاجتماعية ما سمح باستفحال الإرهاب العابر للأوطان ومختلف أشكال العنف البنيوي[21].

– تمثل معضلة الطوارق أمهات القضايا في الساحل ومع أن الجزائر لطالما كانت الإدارة الفعالة للقضية إحدى ركائز استراتيجيتها في المنطقة، إلا أنها نظرت إليها من زاويتين:

الأولى: النظر بنوع من التعاطف للرجل الأزرق، إذ كانت من أوائل الدول المعترفة بحقوق الأقلية وترى أنه يتوجب على دول وحكومات المنطقة معالجة المطالب المشروعة للأقلية، حيث ترى في الحل السياسي السيناريو الأمثل ولطالما احتضنت لقاءات الأطراف المتنازعة والحكومات المعنية خاصة في النيجر ومالي.

الثانية: رغم هذا التعاطف ترفض الجزائر التعامل مع الحركات الانفصالية أو أي تكتل سياسي أو اجتماعي أو عرقي يحمل مطالب يمكن أن تهدد الوحدة الترابية لدول المنطقة[22]، ولن يتحقق ذلك ما لم يتم تحييد دور العامل الخارجي، وتؤكد الجزائر على معطيين تتأسس عليهما نظرتها لتحدي الطوارق فوق الدولتي:

- ضمان الفصل بين حركات/أطراف التمرد/الصراع في الساحل، عن الحركات الجهادية المتطرفة التي تنضوي تحت عباءة القاعدة ومختلف فصائلها، مما يحقق غايتين في الآن عينه:

- معالجة المطالب المشروعة للطوارق.

– ضرب الحركات الإرهابية وقطع الإمداد عنها كائنا أو ممكنا في أطراف التمرد.

- التزام الجزائر بقضايا الساحل كان ولا يزال مدفوعا بمكافحة الإرهاب وليس محاربة التمرد، رغم أن البعض اعتبره موقفا مبهما إلا أنها مقاربة انتظار وترقب دون التورط[23].

في النهاية تسعى الجزائر لاستيعاب مطالب طوارق مالي الاستقلالية خوفا من تأثير دومينو الانفصال على الأقلية المنتشرة في مالي، النيجر، ليبيا، الجزائر وبوركينافاسو، إضافة إلى أن أي تدخل أجنبي سيزيد الأزمة تفاقما من خلال التوظيف الخارجي للمسألة.

- بحكم وزن وموقع الجزائر الجيوستراتيجي، الذي جعلها تتباهى بأكبر ميزانية دفاعية في القارة (9,5 مليار دولار عام 2011 و20 مليار دولار للعام 2014) وخبرة معترف بها في مجال مكافحة الإرهاب، هي عضو مؤسس وبارز في العديد من المحافل الإقليمية والعالمية لمكافحة الإرهاب[24]:

* لجنة الأركان المشتركة لدول الساحل (comité d'état-major opérationnel conjoint –CEMOC-): تضم القيادات العامة لجيوش الدول المشاركة هي: الجزائر، النيجر، مالي وموريتانيا، مقرها تمنراست أقصى الجنوب الجزائري.

* ووحدة الدمج والاتصال (l'unité de fusion et de liaison –UFL-) : هي بنية استخباراتية ، مهمتها التعاون بين أجهزة الاستخبارات الوطنية ، وتقاسم المعلومات المتعلقة بالشبكات الإرهابية وعصابات الجريمة ، حيث تنشط في المنطقة صناعة الاختطاف ، مقرها الجزائر تظم ثمانية دول : الجزائر ومالي والنيجر وموريتانيا وبوركينافاسو وتشاد وليبيا ونيجيريا ، وهما آليتان تمثلان الفضاءات الأرحب للجزائر في معركتها الإقليمية ضد الإرهاب ، في الوقت الذي تمنع التدخل الأجنبي ، وتحت نفس المسمى رفضت إيواء الأفريكوم وتسعى لإقناع دول إفريقية بعدم استضافتها .

– ومع أن الساحل ليس فقط بؤرة حرجة للأمن القومي الجزائري بل كذلك منطقة نفوذ طبيعي للجزائر، وهو أمر معترف به من الفاعلين الإقليميين وحتى الدوليين وإن كان ذلك الاعتراف على مضض في أحيان كثيرة، بداية من دول الدائرة الأولى ثم الثانية للفناء الخلقي للامتداد الإقليمي للجزائر، والذي أضحى ساحة للتنافس الاستراتيجي في ظل المزاحمة المغربية والسلوك المربك الليبي لإسقاط حلم الزعامة الجزائري.

2/ المغرب والساحل: من الإطلالة الأطلسية إلى دعم التنمية في الساحل

تعد منطقة المغرب العربي إقليما جيوسياسيا بهوية تاريخية تكرست عبر قرون طويلة ، تأرجحت الدولة المركزية بين مختلف وحداته ، على أن المغرب الأقصى كان الأكثر حظوة بموقع المركزية في أغلب الفترات التاريخية[25]، ولا

نختلف على الأهمية الجيوسياسية للموقع الذي يحتله المغرب ضمن المنطقة المغاربية التي تمثل نقطة الارتكاز الجغرافي للأمن الغربي ، أمريكيا كان أم أوربيا ، كما أن هويته الهجينة بين الانتماءات : العربية والإسلامية ، الإفريقية والمتوسطية ، ساهمت في حسم الموقف المغربي مبكرا زمن الحرب الباردة ليكون واحدا من أقرب الحلفاء الاستراتيجيين للو م أ ، متلافيا تأرجحا طويلا بين الشرق والغرب[26] .

نشير بداية إلى أن التحولات الجسيمة التي يعيشها الساحل وفرت فرصة ذهبية للتعاون الوثيق مغاربيا ، ما ينعكس على أمن المنطقة ، احترام سيادتها وتنميتها ، لكن السائد هو عكسي تماما ، إذ تحولت إلى منبر جديد للمناورة السياسية والمزاحمة الجيوسياسية بين المغرب والجزائر من جهة وبين بعض دول الساحل.

أما المغرب فقد تزامن تصوره لأمن الساحل مع إرادته في الزعامة مغاربيا ، ولعب نفس الدور مع الجزائر ، مما أدى إلى تنافس حاد بين الجارين مضيفا على العلاقة المتوترة أصلا ، بملفات ثقيلة منها مسألة الحدود والقضية الصحراوية وتبعاتهما.

هذا وقد بني التوجه المغربي نحو الساحل على المعطيات التالية:

أ/ توجيه الدبلوماسية المغربية إفريقيا للتعاطي مع الدول المحورية ، نيجيريا في منطقة الإيكواس ، كينيا في منطقة الكوميسا وجنوب إفريقيا في منطقة السادك(27)، في استراتيجية للتنسيق مع الدول الإفريقية ذات الثقل لاحتواء المخاطر عبر الحدود ، خاصة في "المناطق السائبة" ، حيث يتراجع نفوذ السلطة الحاكمة ، وترتفع معدلات الفقر وانسداد الأفق السياسي.

ب/ الاستثمار في مناخ الرياء السياسي السائد ، وعلى لسان الباحث عبد النور بن عنتر ، يشير في إحدى دراساته إلى أن الدول المغاربية الأكثر نشاطا على الساحة الإفريقية (ليبيا والجزائر) لا تعي ضرورة دفع تكلفة نفوذها في المنطقة ، التي باتت تقاس بحجم ما تغدقه من نفقات وتدره من معونات ومساعدات ، فإذا كانت تنادي لتحييد المنطقة من النفوذ الأجنبي ، عليها تحمل تبعات ذلك سياسيا وماليا والحديث عن التضامن الإفريقي والمصير المشترك الذي لوث مسامعنا لعقود لم يعد مهما أمام المصالح والمنافع المتبادلة(28).

ب/ تركيز المملكة المغربية على إطلالتها الأطلسية على ضوء تدعيم علاقاتها مع دول إفريقيا الغربية خاصة السنغال ونيجيريا ، ثم نسج تحالفات مع القوى الصاعدة مثل البرازيل ، وذهبت المملكة بعيدا في تبني برامج للتنمية البشرية في غرب إفريقيا والساحل ، وهو نوع من الإصرار لإيجاد موطئ قدم لها في الساحل الإفريقي الذي غابت أو غيبت عنه أمام الإصرار الجزائري والمزاحمة الليبية.

ج/ في المقابل ، وإذا كانت الجزائر لا ترفض مبدأ التعاون الإقليمي الموسع فهي تنظر بريبة لمحاولة حلفاء المغرب الغربيين تحديدا ضمه إلى الآليات الإقليمية في المنطقة ، خاصة لجنة الأركان العليا المشتركة ، حيث ترى الجزائر أن قبول المغرب في المستنقع الساحلي يعني اعترافا لا مشروطا بسيادته على الصحراء الغربية ، التي تشكل أمهات القضايا التي تعيق توثيق العلاقات الأمنية والعسكرية بينهما[29].

د/ ينبني الموقف المغربي في الساحل على احتلال الصفوف الأولى في لعب الأدوار الإقليمية ، وهي التي تعتبر نفسها الشريك القوي والصادق في إدارة الصراعات المعقدة في المنطقة.

إذ لجأت المغرب إلى تأسيس كتلة مناوئة بدعم فرنسي وبعض دول الساحل الضعيفة خاصة مالي ، النيجر وموريتانيا المعروفة بحلفها مع المستعمر التقليدي ، مع الاستثمار في موجة التغيرات السياسية التي تجتاح بعض دول الجوار كتونس ومصر ، كما زادت مؤشرات تقارب ليبيا مع المغرب في مرحلة ما بعد القذافي من مخاوف الجزائر[30] ، هذه الأخيرة لا تخشى على موقعها بقدر خشيتها على التوازن الذي أقامته بمشقة بين أولوياتها الداخلية والخارجية بعد عقود من الحرب الأهلية الدموية ، بما يعني عدم الاندفاع للالتفاف حول القضايا الدولية ، والاهتمام بإدارة الملفات الثقيلة محليا : اقتصاديا أمنيا وسياسيا .

هـ/ في مناخ يسوده التنافس والتوتر بين دول المغرب العربي ، وفي الوقت الذي تسعى فيه الجزائر للبروز تدريجيا كقوة إقليمية خاصة في مكافحة الإرهاب ، تسعى المغرب لما تملكه من قوة عسكرية واقتصادية انتزاع الجزائر هذا الفضاء ، من خلال المناورة ببناء تحالفات استراتيجية مع الغرب خاصة الو م أ ، حيث عرضت قبولها إيواء أفريكوم وسط الحملة التي تقودها الجزائر إفريقيا للنأي عن القيادة ، حيث باتت الجزائر

ترتاب كثيرا بجيرانها غير الودودين المثيرين للمتاعب خاصة بمنافسها المغربي في الغرب ، وتشعر بالقلق إزاء ارتفاع منسوب السخط وعدم الاستقرار في مخيمات البوليزاريو في الجنوب الغربي ، علاوة على التهديد الآتي من الشرق بسبب الاضطرابات في ليبيا[31] .

وإذا كانت الدول المغاربية تتحدث لغة استراتيجية لا تفهمها دول الساحل من ناحية وإفريقيا من ناحية ثانية ، أو تتوجس من مقاصدها ، فهي رغم كل الطروحات لم ترتق إلى صفة الفاعل بعد ، إذ باتت المنطقة موضعا لتنافس القوى الكبرى التقليدية والصاعدة ، مما زاد من تعميق الهوة لا تجسيرها ومع أن العلاقات المغاربية الساحلية شهدت بؤرتين للصراع : الصراع المسلح بين ليبيا وتشاد حول شريط أوزو ، والنزاع الموريتاني السنغالي ، إلا أنه غابت الصراعات المرتفعة الحدة ، إذ سرعان ما عادت الأمور إلى مسارها الطبيعي ولم ينجم عنها كتلة مغاربية في مواجهة الآخر الإفريقي ، وفي المقابل لم تجعل منها كتلة واحدة ملتحمة ، إذ ترسخت صورة نمطية مفادها أن "إفريقيا لا تصبح ضمن دائرة اهتمام المغاربة إلا حين يشعرون بالحاجة إليها ، وتدخل بالمقابل مصدر الاهتمام عندما لا تضطرهم ظروفهم للانفتاح عليها"(32) ويبقى المغرب العربي بحاجة لجرأة كبرى للاعتراف بتهميشه للقارة وتواضع علاقاته معها رغم أنها تمثل عمقه الاستراتيجي وأحد روافد امتداده التاريخي والحضاري.

3/ ليبيا والدور الملتبس في الساحل

من البديهي أن يكون لليبيا دورا في سياق العلاقات البينية والمغاربية الساحلية، وهذا بحكم موقعها الجيوستراتيجي، فهي بوابة إفريقيا المتوسطية وتأثير قائدها الزعيم الراحل القذافي، ورغم تشكيك المحللين في تبلور عقيدة أمنية ليبية واضحة في التعاطي مع القضايا الإقليمية التي اختصرها البعض في سلوكيات ملتبسة مزاجية هدفها إرباك دول الجوار شرقا وغربا، كنوع من تصفية الحسابات السياسية نتيجة استبعاد مقصود أو غير مقصود في ترتيبات وتوازنات الأمن الإقليمي والقاري.

لا يمنعنا من الوقوف على الدور المزدوج الذي لعبته ليبيا في الساحل الإفريقي والصحراء قبل وبعد الثورة وتصفية القذافي على وقع التدخل العسكري لحلف الناتو.

فأما قبل الثورة فكان توجه القرار السياسي الليبي على النحو التالي:

أولا: فمن ناحية حاولت ليبيا الظهور كقوة إقليمية ولعب دور الشريك الحيوي، على ضوء التوسط في النزاعات الإفريقية ومسارات الحوار الأوروأفريقي، حيث ساهمت في فض الاشتباك بين تشاد وإفريقيا الوسطى وإدارة الصراعات في الكونغو الديمقراطية، السودان، الصومال، إفريقيا الوسطى، إيريتريا وأثيوبيا، كما كان لها دورا بارزا في دعم حركات التحرر الإفريقية وحتى الإطاحة بنظم كانت تنعت بالعمالة للاستعمار والإمبريالية التقليدية من وجهة نظر ليبية.

ومهما قيل فمعروف أن الزعيم الليبي السابق منذ قيام الثورة عام 1969 تمحورت أهداف سياسته الخارجية حول التشبث بنهج القومية العربية والحد من الهيمنة الأجنبية، لكن بعد تخلي جل القادة العرب عن مؤازرة ليبيا عمليا وليس خطابيا بعد الحصار الدولي عليها تسعينات القرن الماضي أدارت ظهرها لدعم المشروع الحضاري العربي والتوجه للبحث عن فضاء بديل ولو تكتيكيا، فكان المسار الإفريقي هو الضالة.

فأعطت التكامل الإفريقي دفعة قوية مع الوحدة الإفريقية ثم الاتحاد الإفريقي، وهي صاحبة الفكرة لتأسيس نادي دول الساحل والصحراء، الذي يحوي في عضويته ثمانية وعشرون دولة إفريقية، بضم كل الدول المغاربية باستثناء الجزائر، ولتوسيع دائرة نفوذها في المنطقة، قامت بتسخير إمكانيات ضخمة عبر تقديم المساعدات المالية وتحفيز القطاعين العام والخاص الليبيين للاستثمار في القارة كتوجه أشمل.

ثانيا: من ناحية ثانية كان لسياسة القذافي الوقع الكبير على إرباك التفاعلات البينية والتوازنات المغاربية الساحلية من خلال الأوجه التالية:

1/ لا يختلف اثنان على دور القذافي في زعزعة الاستقرار وخلق الاضطرابات في المنطقة الموبوءة أصلا، من خلال التحريض على التمرد، التورط في النزاع الدارفوري من خلال دعم العرب على حساب غيرهم، ثم المطالب الترابية له بإقليم أوزو على الحدود التشادية الليبية، متخطيا كل الأعراف والقوانين الدولية التي تنظم وتهيكل هذه المسائل، والتي كان نفسه يتشدق بها غداة الانقلاب الذي قاده للحكم في طرابلس.

2/ التورط بشكل مباشر وغير مباشر في تحريض الطوارق على التمرد خاصة في الدول الضعيفة مثل النيجر ومالي التي سمحت بالتدخل الليبي، وقد أدى هذا الدور الملتبس إلى إرباك الجارة الجزائر التي ما فتئت تبذل الكثير لامتصاص ملابسات المعضلة الطوارقية ساحليا.

3/ طموح طرابلس للزعامة في المنطقة كان على حساب الجارتين الشرقية والغربية مسببا حرجا تحديدا للجزائر في الإخلال بالتوازنات القائمة ، على ضوء استغلال الفراغات والنقاط الخلافية في ميراث العلاقات البينية خاصة محور الجزائر/المغرب ، هذه الأخيرة من خلال دخول نادي دول الساحل أصبحت من مهندسي سيناريو الأزمة في مالي ، وبحكم علاقات المغرب القوية داخل المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا وجدت فيها محفلا مجديا لتطوير قوتها الناعمة وتعويض غيابها عن الاتحاد الإفريقي وعرقلة تصميم الجزائر على تهميشها في الشؤون الساحلية .

لكن مع هبوب رياح حركة الربيع العربي على ليبيا، سقطت كل التوازنات التي حاول القذافي على امتداد عقود رسمها، كما غير التدخل العسكري مختلف المعطيات الجيوسياسية والتراجع التدريجي لليبيا كقوة إقليمية رائدة فتح المجال أمام سيناريوهات معقدة من قبيل:

أولا: كان من تداعيات الأزمة الليبية ساحليا أن دخلت القاعدة والحركات الجهادية والمتطرفة مرحلة متقدمة من التسليح السريع، بعد انتشار السلاح الخفيف، والثقيل وانتقلت المجموعات المسلحة من الإرهاب العابر للأوطان إلى حروب عصابات[33]، تقودها القاعدة ونظيراتها من شبكات الجريمة المنظمة.

ثانيا: رغم غموض الدور الليبي في الساحل إلا أن اندثاره قلب عدة موازين، منها قنبلة الطوارق الموقوتة التي تشهد حاليا انفجارا على كل المستويات، فيما استفحلت أصوات فاعلين صغار وكبار أمام خفوت أو تشويش الصوت المغاربي.

ثالثا: لنفهم تشويش الصوت المغاربي ينبغي الوقوف على مواقف هذه الدول إزاء الأزمة الليبية، ففي الوقت الذي تمسكت الجزائر، تونس وموريتانيا بخيار الحل السلمي وترك الليبيين يقررون مصيرهم، بقي المغرب يتذرع على الجامعة العربية ثم الأمم المتحدة والقوى الغربية للتدخل العسكري وهو ما كان في النهاية.

وإذا كان تباين المواقف يجد مبرره في الانشغالات الأمنية للجزائر ونظيرتها (جحافل اللاجئين والتهديد الأمني) أو السياسية نسبة للمناورة المغربية، إلا أنه لا شك أن كلاهما لا زال يواصل لعبته التنافسية على الأنقاض الليبية[34].

وإذا كان الوضع المعقد في ليبيا لا يمثل تهديدا مباشرا للأمن المغاربي، فبحكم الجغرافيا هو غير ذلك بالنسبة للجزائر، وعوض أن يؤدي ذلك إلى تلطيف الأجواء مغاربيا فقد زاد من حدة التعارض بينهما، ما يعني أن المنطقة قد تدخل سياسة المحاور مجددا: محور ليبي/مغربي يقابله محور جزائري/موريتاني، في الوقت الذي تسعى فيه تونس للحفاظ على مسافة معقولة بين المحورين تفاديا لاستعدائهما[35].

ومن المرجح أن العلاقة بين الجزائر وليبيا ما بعد القذافي ستكون متوترة على الأقل في المدى القريب، في حين قد تكون مقبولة أو عادية مع تونس، وفي كل الحالات لن تخرج هذه العلاقات البينية سليمة من المحنة الليبية التي أضافت على محن المنطقة.

اعتمادا على ما سبق يمكن القول أن غياب المغرب العربي الوسيط سياسيا واقتصاديا بين إفريقيا وأوروبا فتح المجال للأخيرة لتشكل برزخا يفصله عن عمقه القاري ، كما تحولت بعض دوله إلى جدار عازل نزولا عند رغبة أوروبا، يحميها من جحافل المهاجرين ومخاطر الفكر الجهادي السلفي ومختلف أعراض المجتمع المريض، وهذا خلل استراتيجي وبنيوي من شأنه مضاعفة الهوة بين ضفتا القارة الشمالية والجنوبية ، وإذا كان عدم الاستقرار سمة الاثنين فإن المغرب العربي المنقسم على نفسه بات يشكل عبئا على الساحل لا متنفسا له ، وفي كل الحالات سيتحول الطرفان إلى ساحة للتنافس الدولي بين القوى التقليدية والنامية الحديثة .

ثالثا: هواجس المعضلة الأمنية للدول المغاربية

أثير مصطلح معضلة أو دوامة الأمن (Security dilemma) مطلع خمسينات القرن الماضي ضمن أدبيات الواقعية الدفاعية، على لسان **جون هرز** ((John herz ليحاول الباحث أرنولد وولفر تنميته.

وقد حدد المحدثون في الدراسات الأمنية فحوى هذه المقاربة بالتأكيد على أنه حتى تكون الدولة في مأمن من مخاطر تهديد تفرزه دول أخرى ، تلجأ إلى تطوير وتنمية قدراتها العسكرية التي تقابل من طرفها بالمثل مما يعني إحساسا باللاأمن ومزيدا من ترقب الأسوأ وتعذر بناء الثقة ، وبالتالي السعي لكسب القوة وتصاعد حدة التنافس والتهاوي في نهاية المطاف في فخ المأزق الأمني ، الذي بات حلقة مفرغة يتجاذبها مختلف الفواعل ضمن دوامة الفعل ورد الفعل.

ويشير باري بوزان **إلى** أن نشر الإمكانيات العسكرية من طرف الدول يؤدي إلى نوعين من التهديد[36]:

الأول: يأتي من الأسلحة نفسها ، ينجر عنها "معضلة الدفاع" ، فمخاطر الدفاع أكثر ثقلا من التهديدات التي أوجدت سياساته لردعها أصلا.

الثاني: من حيث طبيعة الفواعل الدولية التي امتلكت تلك الأسلحة ، وينجر عنها "معضلة القوة والأمن" ويصبح بالإمكان أن تعرض كلفة الدفاع (بهدف بناء القوة) الأمن نفسه كمطلب ملح إلى الخطر.

وتفاعل المعضلتين يؤكد البعد العسكري لمفهوم الأمن القومي ، وهو ما يحدو بالدول لإتباع سياسات[37]:

- هجومية تمثل تهديدا أو إكراها على الآخرين لصالح أمنها القومي.
- أو دفاعية كاستجابة أو رد فعل ضد بعض السياسات العنيفة من دول أخرى.

مع أنه ليس من السهل التمييز بين السلاح الهجومي والدفاعي ، فالحالة هي التي تحدد خصائص السلاح ، فهو من جهة وجد للحماية وتأمين الدولة من المخاطر ، في الوقت ذاته قد يتحول إلى أداة تدميرية للآخرين[38] ، وإذا كان للهجوم فوائد حاسمة على الدفاع فهذا يؤدي حتما إلى تفاقم المعضلة الأمنية ، فالأعداء المحتملين كل واحد يعتقد بأن أفضل طريقة للدفاع هي الهجوم ، ومن ثم زيادة الشكوك للجانبين ما يؤدي إلى زيادة سباق لتسلح في القدرات العسكرية الهجومية.

لذا تسعى الدول تحقيق التطور المنسجم من خلال تطوير منظومتها الدفاعية من أسلحة ردع وقدرات عسكرية تحتل مكانة هامة في مجال توفير الأمن ، لكن هذا قد يطرح العلاقة بين الأمن ، الإنفاق العسكري والتنمية التي هي حتما عكسية ، إذ كلما زاد حجم الإنفاق أصبحت الدولة أقل أمنا وأدنى تنمية[39] ، رغم أن الدراسات لازالت لحد الآن تتوجس من أن تراجع الإنفاق العسكري على الصعيد العالمي لا يقدم برهانا على تحول اعتماداته الضخمة نحو مجابهة الفقر وقلة التنمية.

وتبدو الاستراتيجيات الوطنية للدول المغاربية في نظرتها لساحل الأزمات ورغم تشابه منطلقاتها غير أن مآربها مختلفة ، وبالتالي قراءتها للتهديد متشعبة ومتناقضة أحيانا ، ما يعني الإضرار بالمصالح البينية ، ويعكس ذلك توجهات محورين:

1/ المحور الجزائري/المغربي المتنافر أصلا ، والذي جعل من أزمة الساحل مطية للتنافس لكسب رهانات إقليمية ودولية ، فالمغرب من جهته استفاد من العلاقات التقليدية مع أمريكا من خلال[40]:

- اقتصاديا: بالتوقيع على اتفاقية التبادل الحر مارس 2004 ، ليكون ثالث بلد عربي بعد الأردن والبحرين.
- عسكريا: في ذات السنة يمنح بوش المغرب صفة الحليف الاستراتيجي لأمريكا خارج الناتو وبإضافة المغرب يصل عدد الدول التي تتمتع بهذا الوضع التحالفي المميز إلى أربعة عشر دولة[41].

رغم أن نفس الصفة لم تمنح للجزائر ، التي قد تكون محتفظة بمقاربة أمنية قومية مستقلة ، والصفة تقتضي منح تسهيلات عسكرية.

2/ المحور الثلاثي: الجزائر، ليبيا وتونس، وهو محور متعاون تعيش أغلب دوله على أشلاء هواجس وهموم الداخل مع تداعيات الثورات الشعبية في تونس وليبيا.

هذا لا ينفي وجود محور ثالث مغاربي ساحلي ، عبر ما سمي بمبادرة دول الميدان تسمح بتعاون جزائري ساحلي مع دول: موريتانيا ، النيجر ومالي ، تونس وليبيا[42].

بحكم كون الساحل الجوار الإفريقي الأقرب للمنطقة المغاربية ، ومع أن واقع ما بعد الحادي عشر من سبتمبر بات يقدم دلالات كبرى على حجم واقعية التهديد الإرهابي وعولمة مخاطره ، إلا أن هذا التهديد المشترك لم يخلق الحد الأدنى من التنسيق والتعاون الأمنيين بين الشركاء العرب في المقام الأول ، ثم هندسة ترتيبات أمنية مغاربية ساحلية ، بل على العكس باتت المنطقة مسرحا وضحية للعبة التنافس الإقليمي

خاصة بين المغرب والجزائر بحكم الوزن والثقل الذي يحوز عليه كليهما.

هذا وقد أثبتت خبرة العمل المغاربي المشترك فشله في اختبارين إقليميين في المرحلة المعاصرة:

الاختبار الأول: لما اتخذت موقف المتفرج على الأزمة الليبية، وهي أول امتحان من هذا الحجم يواجهه الداخل المغاربي.

الاختبار الثاني: لما لعبت دورا هامشيا منساقا وراء القرار الخارجي في حل إحدى أزمات الساحل الراهنة، مع استيلاء الجماعات المتطرفة على شمال مالي وتداعيات ذلك إقليميا وعالميا.

وبحسابات جيوسياسية كان المفروض أن تؤدي هذه الأزمات وغيرها إلى رأب الصدع المغاربي من خلال رص الصفوف والتأسيس لتحالف استراتيجي في ظل سواد خطاب الشك وانعدام الثقة، حيث أثبت واقع الحال أنه لا يجمعهم سوى مخزون ثقافي، حضاري وعاطفي حمل ما لا طاقة له به لأكثر من عقدين من الزمن.

وعليه تركت الدول المغاربية أطرافا أخرى تتصرف وفقا لمصالحها في غياب البديل مع الدور المغاربي:

- بالنسبة للمغرب لا زالت استراتيجيته محكومة بثالوث تقليدي، وهي اعتبارات متداخلة فيما بينها ومتبادلة التأثير، والمتمثلة في:
  - الاصطفاف على مواقف الحلفاء الغربيين (الو م أ وفرنسا).
  - إرث نزاع الصحراء الغربية.
  - التنافس مع الجارة الجزائر.
- أما تونس فتخشى مع انكشاف حدودها مع الجارتين الجزائر وليبيا من تحالف السلفية الجهادية الناشئة محليا مع الشبكات عبر الوطنية، وبالتالي التوجس من تحول تونس بحكم الانتقال العسير للمشهد السياسي الذي تشهده إلى ساحة انكفاء للإرهاب العالمي.
- في حين تعيش ليبيا على هواجس التفاعلات العكسية غير المرغوبة لما يحدث على الأرض فهي التي صدرت عدم استقرارها للساحل غير المستقر أصلا، حيث هيأ سقوط النظام وتداعياته الظروف لأزمة مالي والساحل مع تفجر المنطقة بالسلاح والجماعات لجهادية المتطرفة نحو الجزائر، مالي، النيجر وموريتانيا.
- أما موريتانيا وبحكم كونها الحلقة الأضعف مغاربيا، نظرا لهشاشة النظام وانكشاف الدولة وضعف قدراتها عدة وعتادا، فهي تتوجس من استهدافها من قبل الجماعات الإرهابية، حيث من المرجح أن يؤدي محاصرتها ساحليا مع التدخل الأجنبي إلى الانكفاء الاستراتيجي نحوها(43)، وتظهر جميع المؤشرات أنها ستصبح في المستقبل الحاضنة الاستراتيجية لجميع عوامل الفشل الدولتي الجواري والتهديد العنفي.

رابعا: القراءة المغاربية للتهديدات المتدفقة من الجنوب

يهدد التخوم الساحلي غير المستقر ميدانيا الأمن المغاربي من خلال رواقين جيوسياسيين شرقي وغربي في غاية الانكشاف، ورواق ثالث أقلهما انكشافا.

أما **الأول** فهو الرواق الليبي نتيجة تداعيات الحرب الليبية ومخاض عملية الانتقال العسير نتيجة تكون المليشيات المسلحة وتعزيز الانقسامات القبلية والعشائرية، وقد أفرزت التفاعلات العكسية لما تعيشه ليبيا اليوم تصدير اللاأمن واللااستقرار ساحليا ومغاربيا، خاصة إلى تونس والجزائر نتيجة الحدود الصحراوية المترامية والمنكشفة.

بينما الرواق **الثاني** القلق فعبر البوابة الموريتانية، على ضوء هشاشة حدودها الشرقية والشمالية مع إقليم أزواد المشتعل، وقد استثمرت الجماعات الإرهابية المتطرفة في حالة الضعف والهشاشة البنيوية التي تعانيها موريتانيا، التي تتحول تدريجيا لمنطقة انكفاء استراتيجي لمثل تلك التنظيمات عبر الوطنية.

في حين تمثل الجزائر الرواق الجيوسياسي **الثالث**، وهو يتوسط الرواقين لكن هو أكثر صلابة منهما، بالنظر للخبرة الجزائرية في التعاطي مع التنظيمات النشطة والخلايا النائمة في المنطقة[44].

وعموما تعد كل الدول المغاربية دون استثناء تربة خصبة لانتقال العدوى الساحلية بسبب نشاط سلفية جهادية محلية فيها، وبالتالي هناك خشية من تحالفها مع شبكات المافيا والعصابات عبر الوطنية التي لا تعترف بالحدود والانتماءات الثقافية والحضارية.

وعليه، غدا الأمن أهم الإشكاليات في المنطقة، إذ أنه لا يمكن المراهنة على أمن كل قطر مغاربي ضمن إطار حدوده

السياسية ، إذ باتت تفرض الالتزامات الإقليمية وواقع التجزئة تحديات كبرى مغاربيا ، كما اقتنعت أوربا أن عقدة اللاأمن لن تحل إلا بربط أمنها بالضفة الجنوبية للمتوسط ، وعلى الدول المغاربية أن تقتنع أن أمنها لن يكتمل في حالة التشرذم والتفتيت الذي تعيشه منطقة الساحل بحكم كونها الجوار الإقليمي الأقرب.

وكما أشرنا سابقا يعود هذا المشهد المفكك في جزئه الكبير إلى إشكالية العلاقة الجزائرية المغربية من خلال تناقض مقاربة كل منهما في تصوره لأمنه الوطني والأمن المغاربي الإقليمي.

- فمن جهة يربط المغرب بين أزمة مالي والأزمة الليبية والصحراء الغربية وبين معضلة الإرهاب ، للدفاع عن رؤيته للمسألة الصحراوية على أنها شأن داخلي بعيد عن دائرة تصفية الاستعمار الأممية ، وشكل من أشكال النضال المغربي ضد فلول إرهابية معارضة.
- من جهة ثانية تتبنى الجزائر مقاربة إقليمية إقصائية للمغرب ، بحجة أنه ليس بلدا ساحليا ويبدو أن الاحتكام الجزائري للمنطق الجغرافي الخالص مفرغ من محتواه ويضر بالمصالح البينية ، كما أن التشبث المغربي بنزاع الصحراء الغربية في هندسة علاقاته الإقليمية خاصة مع الجزائر يسيء هو الآخر للصف المغاربي[45].

كما أدى سعي الجزائر إلى تسويق نظرتها للأزمة في الساحل مغاربيا وساحليا ، من خلال ضرورة عدم وضع كل أطراف الصراع خاصة في الأزمة المالية في نفس السلة ، إلى التشويش على الحل ، واتسم موقفها بالتناقض ، فهي تتبنى مقاربة الحل السلمي وعدم التدخل ، لكن في المقابل حاولت حشد الرفض الإقليمي والقاري للتدخل الفرنسي ، لتعود في نهاية المطاف لفتح مجالها الجوي أمام المقاتلات الفرنسية ، وإن بدت المقاربة في البداية صحيحة ، لكن سرعان ما فقدت معناها بسيطرة الجماعات الإرهابية على الحركات الأزوادية ، ولم يعد ممكنا التمييز بين تلك التنظيمات السياسية بمطالبها الاجتماعية والحركات الإرهابية العابرة للأوطان ، المحلية المنشأ .

ومع ذلك فقد قدمت طبيعة الأزمة الأمنية المركبة في الساحل جملة من الدروس البليغة للشركاء المغاربيين ، نلخصها في نقاط محددة هي:

أولا: أن قراءة التهديدات الجديدة المتدفقة من الفناء الخلفي تتطلب مقاربة جديدة هي حتما غير دولاتية وغير عسكرية ، من خلال محددات بسيكوثقافية ، تقنية وتنموية ، فلا يمكن تجفيف منابع الإرهاب والجريمة المنظمة الضليعة هناك بمنطق عدم التدخل ، في غياب ضمانات عدم انتشار التهديد أفقيا وعموديا.

ثانيا: أن الثقة في الحل الأممي ، يضع جزءا من الأمن القومي المغاربي بيد الآخرين ، كما أنه لا يوجد ما يبرر استمرارية لعبة التنافس المحموم الجزائري المغربي ، الذي لا زال يكبدها أعباء كبرى منها ما يصرف سنويا كميزانية للدفاع ، جعل منهما الدولتين الأكثر إنفاقا على التسلح قاريا ، والأولى أن تتجه تلك المقدرات إلى قطاعات أخرى خاصة الاجتماعية والاقتصادية منها.

وعليه لا بد من قناعة كليهما أن الدور الريادي سيلعبه الطرفان بحكم الوزن السياسي والثقل الاقتصادي ، ليس بمزايدة أحدهما على الآخر ، كما آن الأوان للطرفين أن يدركا أنه ما دامت المنطقة مستهدفة في واقع عولمة المخاطر ، فعليها المبادرة بضربات استباقية لوقف نزيف المنطقة.

ثالثا : بعد دخول الو م أ على الخط في إدارة الصراع في المنطقة باتت الدول المعنية تتخبط في خلل بنيوي كبير ، من خلال دفاعها المستميت عن استقلالية الدول ودعم خيار الحل السلمي ، مقابل دعمها بكل ما أوتيت من إمكانات لمنظومة الكفاح أو الحرب العالمية ضد الإرهاب ، وبات من الملفات المعقدة التي تواجه النخب اليوم ملف الجماعات المسلحة ، ما جعلها تتلقف التصور المستوحى من تموج الاستراتيجية الغربية وتشويشها[46]، وهذا يعكس تناقضا في رؤيتها للأزمة ، وهذا ما حاولت الجزائر الدفاع عنه في شكل تعاطي الجيش الجزائري مع أزمة الحقل الغازي في منطقة عين أمناس ، إذ مثل رادعا للجماعات الإرهابية من جهة وللمساومة الخارجية في تسوية الأزمة من جهة أخرى .

رابعا : يبدو أن أزمات الفضاءين الجيوسياسيين تجد بعض مبرراتها في غياب الحس الإقليمي فعامل الثقة مركزي في التعاون بين الدول ، من خلال تبادل المعلومات وتقديم التسهيلات اللوجستية والاستخباراتية ، فالتهديدات المشتركة تتطلب تصديا مشتركا أو على الأقل اتساقا وانسجاما في سيرورة التسوية ، وقد يكون عدم وصول مبادرة دول الميدان

للأهداف المرجوة منها بسبب إقصاء المغرب حيث التنسيق الإقليمي لضرب الإرهاب بات أكثر من ضرورة تحت طائل أن الوقاية الأمنية تكمن في تحييد الإرهاب في مصادره والقضاء على بؤر التوتر التي يتغذى منها ويغذيها .

و مع أن محن المنطقة تؤكد مرة أخرى على اتساع الشرخ في العلاقة الجزائرية المغربية ، وعدم انسجام الاستراتيجيات الوطنية ، إلا أن رياح الربيع العربي تنبيء بإمكانية تحريك المشروع المغاربي ، فأفق تحسن العلاقات البينية يعززه الزيارات المتبادلة لمسؤولين رفيعي المستوى في المنطقة ، من ذلك جولة عدة مسؤولين تونسيين للجزائر مطلع 2011 ، دشنها رئيس الحكومة المؤقتة القايد السبسي ثم الشيخ راشد الغنوشي عدة مرات ورؤساء الحكومات المتعاقبة ، وكذا زيارة وزير العلاقات الخارجية المغربي سعد الدين العثماني للجزائر مطلع 2012 ، طرح خلالها النقاش حول منهجية جديدة لتحسين العلاقات وتطوير التعاون المؤجل بين البلدين ، علاوة على الجولة المكوكية التي قادت الرئيس التونسي المرزوقي إلى كل العواصم المغاربية لبحث الشأن التونسي وتداعياته على بناء الاتحاد في ظل التحديات الراهنة .

لكن يبدو أن الأهم من كل تلك الزيارات ذاك اللقاء الذي جمع رؤساء الحكومات الثلاث (الجزائر تونس وليبيا) في غياب الشريكين المغرب وموريتانيا ، على هامش لقاء بين وزراء الدفاع والداخلية مطلع 2013، وتم الاتفاق على مجموعة من التدابير الأمنية لمراقبة الحدود ومحاربة الجماعات الإرهابية العابرة للأوطان ، ما يمثل إقرارا صريحا بالترابط العضوي بين الأمن في المغرب العربي ونظيره في الساحل.

خاتمة

نخلص في الأخير إلى أن تفعيل الاتحاد ليكون مؤثرا في ضبط التوازنات الإقليمية السياسية ، الاقتصادية والأمنية وشريكا عالميا معترفا به ، أصبح رهن عدة عقد تتطلب حلا ، أو على الأقل تحييدا لها عن مسيرة الاتحاد ، ففي الوقت الذي يؤكد البعض على أنه لا تفعيل دون ربيع مغاربي ، إلا أن انهيار النظام في ليبيا وتونس قد يمنح الأمل في أفق تحسن العلاقات البينية ، ومع أن ما تحقق على طريق الانتقال الديمقراطي يبدو هشا حتى الآن ولا يكفي لتقدير الأثر الذي سيتركه في إعادة تشكيل الفضاء المغاربي ، إلا أن كسب الرهان الديمقراطي يبقى التحدي الحيوي .

ونخلص فيما يلي إلى جملة نتائج على النحو التالي:

- بات الرسو السياسي المغاربي في الساحل الإفريقي محل خلافات ليس فقط بينية ، بل إفريقية كذلك ، وأصبح الساحل بين مطرقة التنافس المغاربي وسندان صراع النفوذ الأجنبي.
- كما أن النظر من زاوية إفريقية يبقي الجزائر حجر الارتكاز ، باعتبارها تحاول إدارة صناعة الاستقرار في العمق الإفريقي الذي يمثله ساحل الأزمات.
- وتظل معضلة الأمن المغاربي تطبعها مواسم سياسية باردة وأخرى دافئة بتعاون أمني تفرضه ضرورات الجوار الإقليمي.
- مع تحول الساحل إلى ممر لكل المخاطر ، أصبح التوجس من تحالف السلفية الجهادية المحلية مع شبكات الإرهاب العابر للأوطان أهم التحديات ، كما بات واضحا أن موريتانيا قد تكون في المستقبل المنظور الحاضنة الاستراتيجية لكل عوامل الفشل الأزموي في المنطقة.
- بات جليا أنه لا أمن مغاربي دون أمن ساحلي والعكس كذلك ، مما يدفع إلى تلافي المقاربات الإقصائية خاصة من قبل القوى ذات الثقل السياسي والوزن الاقتصادي في المنطقة في مقدمتها الجزائر والمغرب ، مقابل بناء تصورات شمولية تشاركية تعود بالنفع في صناعة الأمن والتنمية على الجميع ، ولنا أن نستخلص من التجربة الأوربية في هذا الصدد الكثير ، إذ نجحوا في جعل الديموقراطية طريقا لوحدتهم ، رغم كل الذي يفرقهم.

الهوامش

(*) صايل فلاح مقداد السرحان، "أثر المحددات الجيوسياسية على العلاقات العربية – التركية: 2002/2011»، **المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية**، المجلد 6، العدد 2، 2013، ص 219.

(2) امحند برقوق، "الساحل الإفريقي بين التهديدات الداخلية والحسابات الخارجية". **العالم الاستراتيجي**، العدد 01، الأحد 06 جانفي 2008، ص 12.

(3) Aymeric Chauprade, **Introduction à l'analyse géopolitique**, (Paris : Ellipses éditions, 1999), p 90.

(4) Fréderic Deycard, "Une région à l'importance internationale croissante», **Questions Internationales,** N°58, Novembre/Décembre 2012, p 08.

(5) Mehdi Taj, **Sécurité et stabilité dans le Sahel africain : situation présente et prospective,** recherche académique, Collège de défense de l'OTAN, p 07.

(6) عادل مساوي، عبد العلي حامي الدين، **المغرب العربي: التفاعلات المحلية، الإقليمية والإسلامية**، في التقرير الاستراتيجي: العالم الإسلامي: عوامل النهضة وآفاق البناء، القاهرة: المركز العربي للدراسات الإنسانية، 1428/2007، ص 377.

(7) زهير بوعمامة، "السياسة الأوربية للجوار: دراسة في مكون ضبط الآثار السلبية للجوار على الأمن الأوربي"، مجلة **المفكر**، العدد الخامس، مارس 2008، ص 242.

(8) عبد النور بن عنتر، "العلاقات المغاربية الإفريقية". **نشرية مجموعة الخبراء المغاربيين**، عدد 04، فبراير 2011، ص 01.

(9) Abdennour Benantar, "Regain d'intérêt américaine pour le Maghreb : quelques réflexions préliminaires», In : les **Etats –Unis et le Maghreb : regain d'intérêt?**, sous la direction de Abdennour Benantar, (Alger : CREAD, 2007) p 06.

(10) عامر مصباح، **المنظورات الاستراتيجية في بناء الأمن** (القاهرة: دار الكتاب الحديث، ط 1، 2012)، ص 209.

(11) نفس المرجع، ص ص 300-301.

(12) صالح زياني، "تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة". **مجلة المفكر**، العدد الخامس، مارس 2010، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص 290.

(13) Salim Chena, "Portée et limites de l'hégémonie algérienne dans l'aire sahélo-maghrébine», **Hérodote**, N°142, la Découverte, 3e trimestre 2011, p 111.

(14) Abdelhamid Merauani ," La dimension stratégique de l'Algérie dans l'ensemble méditerranéen : atouts , enjeux et limites" , In : **le Maghreb stratégique** , éditeur : Jean Dufourcq , NDC , occasional paper 6 , Rome , June 2005 , pp 18-21 .

(15) صايل فلاح مقداد السرحان، مرجع سابق، ص 221.

(16) صالح زياني، مرجع سابق، ص 291.

(17) Salim Chena, op.cit, p 110.

(18) عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوربا والحلف الأطلسي** (الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005) ص 41.

(19) امحند برقوق، "التعاون الأمني الجزائري – الأمريكي والحرب على الإرهاب"، **أوراق كارنيجي** (تعليق على حدث)، بيروت 16 حزيران/يونيو 2009.

(20) Salim Chena, op.cit, p 114.

(21) بوحنية قوي، **استراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الإفريقي**. على الرابط التالي: تاريخ التصفح (2013/08/27) http://studies.aljazeera.net/reports/2012/06/20126310429208904.htm

(22) يحي زبير، **الجزائر والوضع المعقد في منطقة الساحل: منع الحرب ومكافحة الإرهاب**. على الرابط التالي: تاريخ التصفح (2013/08/27) http://studies.aljazeera.net/reports/2012/11/201211289594704997.htm.

(23) أنوار بوخرص، "الجزائر والصراع في مالي". **أوراق كارنيجي**، أكتوبر 2012، ص ص 12/13.

(24) المرجع نفسه، ص 14.

(25) وليد عبد الحي، "العلاقات المغربية الجزائرية: العقدة الجيوستراتيجية"، **سياسات عربية**، عدد 6، كانون الثاني/يناير 2014، ص 32.

(26) م.م مجيد كامل حمزة، "العلاقات المغربية الأمريكية ما بعد الحادي عشر من أيلول العام 2001 وآفاقها المستقبلية"، **المجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية**، العدد 36، 2011، ص 128.

(27) محمد الهزاط، "دول الجوار والساحل، الفرص والتحديات: السياسة المغربية نموذجا"، **شؤون عربية**، عدد 159، خريف 2014، ص 209.

(28) عبد النور بن عنتر، العلاقات المغاربية الإفريقية، مرجع سابق، ص 03.

(29) يحي زبير، مرجع سابق.

(30) أنوار بوخرص، مرجع سابق، ص ص 17-18.

(31) المرجع نفسه ، ص 19.

(32) أحمد مالكي ، "نحو رؤية جديدة للعلاقات المغاربية الإفريقية". **نشرية مجموعة الخبراء المغاربيين** ، عدد 04 ، فبراير 2011 ، ص 03.

(33) أحمد إدريس ، "الأزمة الليبية وتداعياتها على منطقة المغرب العربي"، **نشرية مجموعة الخبراء المغاربيين** ، عدد 06 سبتمبر 2011 ، ص 01.

(34) عبد النور بن عنتر ، "الأزمة الليبية: غياب جماعي وخلافات ثنائية". **نشرية مجموعة الخبراء المغاربيين** ، عدد 06 سبتمبر 2011 ، ص 06.

(35) المرجع نفسه ، ص 07.

(36) عبد النور بن عنتر ، البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر ، أوربا والحلف الأطلسي ، مرجع سابق ، ص 21.

(37) أحمد محمد أبو زيد ، "معضلة الأمن اليمني-الخليجي: دراسة في المسببات والانعكاسات والمآلات" ، **المستقبل العربي** ، العدد 414 ، آب/أغسطس 2013 ، ص 74.

(38) Paul Roe, **Ethnic violence and societal security dilemma** (USA and Canada: Routledge Taylor and Francis group, 2005), p 09.

(39) عبد النور بن عنتر ، البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر ، أوربا والحلف الأطلسي ، مرجع سابق ، ص 21.

(40) نفس المرجع ، ص ص 70-71.

(41) هذه الدول هي: أستراليا ، الأرجنتين ، البحرين ، مصر ، إسرائيل ، اليابان ، الأردن ، نيوزيلندا ، الفلبين ، كوريا الجنوبية ، الكويت ، تايلاند وباكستان.

(42) عبد النور بن عنتر ، **الاستراتيجيات المغاربية حيال أزمة مالي، في: ندوة المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة** ، الدوحة ، 17/18 فبراير/شباط 2013 ، مركز الجزيرة للدراسات.

(43) نفس المرجع.

(44) نفس المرجع.

(45) نفس المرجع.

(46) محمد بغداد ، **دماء الصحراء: حروب القاعدة في الساحل الإفريقي** (الجزائر: ذاكرة الأمة ، 2012) ص 16.